

وزارة المالية

قرار رقم ٤٨٩ لسنة ٢٠١٩

وزير المالية

بعد الاطلاع على قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٩ ؛

وعلى قرار وزير المالية رقم ٧٤ لسنة ٢٠١٩ ؛

وعلى قرار وزير المالية رقم ٣٩٤ لسنة ٢٠١٩ ؛

وعلى ما عرضه رئيس مصلحة الجمارك ؛

ونصائح العمل ، ومقتضياته ؛

قرار :

(المادة الأولى)

يُستبدل بنص المادة الأولى من قرار وزير المالية رقم ٣٩٤ لسنة ٢٠١٩

المشار إليه النص الآتى :

" تحصل مصروفات إدارية نظير ما تتكبده مصلحة الجمارك نتيجة تأخر صاحب الشأن أو من ينوب عنه عن المواعيد المقررة لإنهاء إجراءات الإفراج عن الرسائل الواردة أو المصدرة عبر منظومة النافذة الواحدة القومية، وذلك على النحو الآتى :

١ - مبلغ (٤٠٠) جنيه عن كل سبعة أيام عمل أو جزء منها ، يتأخر فيها صاحب الشأن أو من ينوب عنه عن الحضور فى الموعد الذى تم إخطاره به عبر منظومة "النافذة الواحدة" لحضور عمئية الكشف والمعاينة للرسالة المقيد عنها البيان الجمركى بالمنظومة ، بدءًا من اليوم التالى لتاريخ الإخطار وحتى اليوم السابق لتاريخ الحضور .

٢ - مبلغ (٢٠٠) جنيه عن كل طرد، أو حاوية بأنموذج انجوية ،
والمنافذ البحرية والبرية ، بحسب الأحوال ، يتم تجهيزه للكشف والمعينة دون أن
يحضر صاحب الشأن أو من ينوب عنه للكشف أو المعينة على الرغم من إخطاره
بالموعد المحدد لذلك عبر منظومة "النافذة الواحدة" .

٣ - مبلغ (٤٠٠) جنيه عن كل سبعة أيام عمل أو جزء منها ، يتأخر فيها
صاحب الشأن أو من ينوب عنه عن استكمال مستندات البيان الجمركي التي طلب
منه استيفاؤها ، وذلك عبر منظومة "النافذة الواحدة" ، بدءًا من اليوم التالي لتاريخ
الإخطار بتقديم تلك المستندات وحتى تاريخ تقديمها .

٤ - مبلغ (٤٠٠) جنيه عن كل سبعة أيام عمل أو جزء منها ، يتأخر فيها صاحب
الشأن أو من ينوب عنه عن استلام إذن إفراج الوارد بعد سداد الضرائب والرسوم
المستحقة على الرسالة في الموعد الذي تم إخطاره به عبر منظومة "النافذة الواحدة" ،
وذلك بدءًا من اليوم التالي لتاريخ الإخطار وحتى تاريخ استلام إذن الإفراج .

ويجوز الموافقة على الإعفاء من مقابل التأخير الواجب سداده في الحالات
المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة إذا تقدم صاحب الشأن أو من ينوب
عنه بعذر يقبله رئيس الإدارة المركزية المختص " .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره ،
ويُلغى كل ما يخالفه .

صدر في ٥/٨/٢٠١٩

وزير المالية

د. محمد معيط